UNITED NATIONS
Information Service

NATIONS UNIES
Service d'information

الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document | Zur Information – kein offizielles Dokument | Pour information – document sans caractère officiel

البيان الصحافي رقم ١
Press Release No. 1

لا يوزّع قبل: ١ آذار/مارس ٢٠٠٦
الساعة ٠٠:٠١ بتوقيت غرينتش

رسالة الرئيس

لقد ظلّت المراقبة الدولية للمخدّرات تقوم طوال سنين على نموذج يفترض وجود علاقة مبسَّطة جدّا بين عرض المخدّرات والطلب عليها. بيد أنه غدا من الواضح اليوم أن مشاكل المراقبة الدولية للمخدّرات تعد من بين أكثر المسائل التي تواجه العالم تعقيدا في الوقت الراهن، وأنها غير قابلة للمعالجة بالتدابير السطحية.

وعلى نحو ما بيّنته الهيئة في تقريرها عن العام الماضي، فإن التفاعل الأساسي بين عرض المخدّرات والطلب عليها غير واضح المعالم بتاتا. وتنطبق الملاحظة نفسها على التنمية البديلة، التي اختارت الهيئة أن تتناولها بالبحث في الفصل الأول من تقريرها لهذه السنة.

فقد بدأت التنمية البديلة قبل ثلاثين سنة مضت في إطار "إيجاد محاصيل بديلة". وكانت تقوم على افتراض منطقي مؤدّاه أن المحاصيل المخدّرة غير المشروعة، وخصوصا خشخاش الأفيون وورقة الكوكا، يمكن إبدالها بمحاصيل مشروعة تدرّ النقد ومن شأنها أن تزوّد الزُرَّاع بإيرادات مماثلة أو حتى أكبر. ووفقا لهذا النموذج البسيط، سيتم الإعراض حينذاك عن زراعة المحاصيل المخدّرة غير المشروعة، مما من شأنه أن يحدّ من الإمداد بالمواد الخام وعرضها، ثم يقود في نهاية المطاف إلى الحدّ من تعاطي المخدّرات.

على أن التجربة بيّنت، لسوء الحظ، أن هذا النهج الضيّق والآلي إلى حدّ ما لم يكن فعّالا جدّا؛ مع أنه كانت هناك أمثلة معزولة على التنمية البديلة الناجحة.

وأمّا على صعيد الممارسة، فقد دلّت المساعي التي بُذلت من أجل إيجاد محاصيل بديلة على أن وقف الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي تُستخرج منها المخدّرات والتشجيع على زراعة محاصيل أخرى، هما أمران أشدّ تعقيدا مما كان مرتقبا في البداية. فقد أصبحنا ندرك الآن أن مثل تلك البرامج لا يمكن أن تنجح إلا إذا توفّر للأناس الذين يزرعون تلك المحاصيل بديل مجد اقتصاديا يستعيضون به عن الزراعة غير المشروعة، وأن تلك البرامج يجب أن تكون مصحوبة بأنشطة في مجال إنفاذ القانون ومنع المخدّرات. وعلاوة على ذلك، فإن تلك التدابير لن تجدي نفعا إلاّ إذا تم إعدادها وتنفيذها باعتبارها سلسلة من عمليات طويلة الأجل. ولن تكون أبدا عبارة عن "حل سريع".

لذلك أصبحت التنمية البديلة تعتبر اليوم عملية مستمرة يتمثّل مفتاح نجاحها في مشاركة المجتمعات المحلية المستهدفة وزُرَّاع المحاصيل غير المشروعة. ولن يتأتّى تحقيق الهدف المنشود في منع الزراعة غير المشروعة للنباتات التي تُستخرج منها المخدّرات ثم القضاء عليها

UNITED NATIONS INFORMATION SERVICE
unis Vienna

VIENNA INTERNATIONAL CENTRE, P. O. Box 500, A-1400 VIENNA, AUSTRIA
UNIS Telephone: (43-1) 26060 4448 Web address: www.unis.unvienna.org
INCB Telephone: (43-1) 26060 4163 Web address: www.incb.org

في نهاية المطاف، إلاّ في سياق جهود التنمية المستدامة وضمن إطار حلّ شامل ودائم لمشكلة المخدّرات غير المشروعة. ومن ثم فإن التنمية البديلة تقوم على إتاحة بدائل مشروعة كليّة للأناس الذين لم يكن لهم حتى الآن من مصدر لكسب رزقهم سوى مزاولة تجارة المخدّرات غير المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية البديلة ظلّت حتى الآن تركّز في الأكثر على زرّاع خشخاش الأفيون وورقة الكوكا، فأغفلت كون العديد من زارعي نبات القنّب في أرجاء العالم يواجهون أوضاعا مماثلة. وعلى غرار تعاطي شبائه الأفيون والكوكايين، لا يمكن إيجاد حلّ لتزايد تعاطي القنّب دون التصدّي أيضا للجانب المتعلق بالعرض من المعادلة، وهذا بدوره سيتطلّب تنفيذ برامج مستدامة في مجال التنمية البديلة.

إلاّ أن مفهوم التنمية البديلة، برأيي، ما زال يحتاج إلى مزيد من التوسيع، بما يجعله يتجاوز حتى حدود المجتمعات المحلية الريفية التي تمارس زراعة المحاصيل غير المشروعة. وفي الواقع، يبدو من المرجّح أنه لن يكون بإمكاننا إحداث تغيير ملموس في مجال التصدّي لمشكلة المخدّرات العالمية إلاّ إذا أصبحت التنمية البديلة أكثر شمولا إلى حدّ كبير، بحيث تتم تلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى المتورّطة في تعاطي المخدّرات. وعلى سبيل المثال، ثمة العديد من المجتمعات المحلية التي تتخبّط في حمأة مشكلة المخدّرات، وخصوصا في المدن والحواضر الكبرى في العالم، مما يجعلها تستحق منّا عناية وإجراءات فورية. ومع أن تلك المجتمعات المحلية لا تقطن في مناطق جبلية نائية، فهي تعاني مع ذلك من العزلة، بل تكون أحيانا أشدّ تهميشا من المجتمعات المحلية التي تمارس زراعة المحاصيل غير المشروعة.

أمّا الصلات بين تعاطي المخدّرات والحرمان والبطالة وبعض ضروب السلوك الإجرامي فمعروفة جيدا. وكما أن أيّاً من هذه الظواهر لا تؤدّي، سواء منفردةً أو مجتمعةً، إلى تعاطي المخدّرات، فإن تعاطي المخدّرات ليس هو السبب الوحيد الذي يؤدّي إلى الجريمة والفقر والبطالة. بيد أن تلك الأحوال والسلوكيات السلبية غالبا ما تتعايش فيما بينها وتعضد بعضها بعضا. وفي مثل هذه البيئة، وبخاصة عندما تكون المخدّرات متاحة بيسر، قد يصبح أسلوب الحياة الإجرامي الذي يصاحب تعاطي المخدّرات أسهل وأكثر إغراء من مزاولة الأنشطة المشروعة. ومن ثم، يُقترح تطبيق مبادئ التنمية البديلة، بمعناها الأوسع، في البيئات الحضرية المهمّشة اجتماعيا، وكذلك في المناطق الريفية النائية التي كانت الجهود تنصبّ عليها في السابق. وهذا سيتطلّب بذل جهود مستديمة وشاملة للتصدّي للحرمان الاجتماعي وإيجاد مهن وأساليب حياة بديلة مشروعة.

وسوف يؤدّي تطبيق التنمية البديلة على نحو أوسع نطاقا في المجتمعين الريفي والحضري على السواء، إلى جني مكاسب أكبر مما لو جرى تطبيقها في أحد هذين المجتمعين فقط، وذلك بسبب الطبيعة المتواشجة التي تتّسم بها العلاقة بين العرض والطلب. ويحتاج كل من المزارعين في المناطق الريفية وسكان المدن المهمشين اجتماعيا إلى فرصة توفّر لهم مصادر الرزق المشروعة، كما أن لهم الحق في أن تتاح لهم تلك الفرصة؛ وينبغي أن نبذل جهودا متجدّدة من أجل الوصول إليهم كافة، مع السعي سعيا حثيثا إلى إيجاد بيئات أقلّ تشجيعا على إنتاج المخدّرات وتعاطيها. وهذه الحلول ليست بسيطة؛ ولكن الحقيقة هي أنه ليس ثمة حلول بسيطة في مجال المراقبة الدولية للمخدّرات.

حميد قدسي
رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات

UNITED NATIONS
Information Service

NATIONS UNIES
Service d'information

الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document | Zur Information – kein offizielles Dokument | Pour information – document sans caractère officiel

البيان الصحافي رقم ٢
Press Release No. 2

لا يوزّع قبل: ١ آذار/مارس ٢٠٠٦
الساعة ٠٠:٠١ بتوقيت غرينتش

تقول الهيئة إن التنمية البديلة يجب أن تتبع نهجا أوسع لتحقيق الآثار المنشودة

الهيئة تدعو إلى تحسين وصول المحاصيل المشروعة إلى الأسواق؛ وتؤكّد على أهمية الأمن والإدارة الرشيدة في المناطق المتأثّرة؛ وتؤيّد توسيع نطاق مصادر الرزق البديلة ليشمل المدن

تقول الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات (الهيئة) في الفصل الأول من تقريرها السنوي الصادر هذا اليوم (١ آذار/مارس ٢٠٠٦) إنه يجب تغيير توجّه نهج التنمية البديلة ليصبح بمثابة استراتيجية دولية لمراقبة المخدّرات. وتلاحظ الهيئة أن نهوج التنمية البديلة التي أُتّبعت في الماضي كانت تنطوي على قيود كبيرة، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى توسيع هذا المفهوم من أجل تحقيق نتائج مستدامة وعلى نطاق واسع.

وعلى الرغم من أن الهيئة تلاحظ أن هناك حالات أسهمت فيها التنمية البديلة بتحقيق نجاحات في تخفيض المساحات المزروعة بمحاصيل المخدّرات غير المشروعة، فهي تركّز على مواطن الضعف الرئيسية التي تشوب النهج التقليدي للتنمية البديلة. وتتجسّد تلك المواطن في تركيزه على إيجاد محاصيل بديلة بدلا من التركيز على مصادر الرزق المشروعة الأوسع نطاقا؛ وانحصاره في مشاريع معزولة عوضا عن الاقتصاد الكلّي للبلد؛ وعدم إيلائه الاعتبار لشروط التجارة الدولية؛ وإهماله للمناطق الحضرية ومعضلة تعاطي المخدّرات.

وقد ظلّت التنمية البديلة حتى هذا اليوم تركّز بشكل كامل تقريبا على إيجاد محاصيل بديلة. وقد قال رئيس الهيئة، حميد قدسي، إن "هذا النهج الضيّق والآلي لا يحقّق الآثار المنشودة". وأضاف يقول إن "مفهوم التنمية البديلة الشامل حقا لا يشمل زراعة المحاصيل البديلة فحسب، بل يشمل أيضا تطوير النقل والبنى التحتية، والتعليم والرعاية الصحية والأمن والاستقرار والإدارة الرشيدة".

وتقول الهيئة إن تنفيذ التنمية البديلة بشكل واسع في إطار مشاريع التنمية الريفية الفردية في مناطق معزولة لا يحقّق الأثر المنشود فيما يتعلق بمراقبة المخدّرات على نطاق أوسع. وينبغي إخراج التنمية البديلة من حدود نهج "كل مشروع على حدة" واعتبارها مسألة جامعة تضم زمرة من الجهات الفاعلة على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

وتُنبِّه الهيئة إلى ضرورة مراعاة استدامة مصادر الرزق المشروعة في الأجل الطويل، ولا سيما في ضوء التعريفات الجمركية وشروط التجارة الدولية. وينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بصوغ سياساتها التجارية الداخلية والدولية بهدف تحسين وصول منتجات التنمية البديلة إلى الأسواق.

كما تشير الهيئة إلى أن مشكلة الاتجار بالمخدّرات العالمية تبرّر ردّا عالميا. ولم يعد في وسع البلدان أن تعير الاهتمام لمتعاطي المخدّرات في أراضيها فحسب. ذلك أنه إذا كان الطلب يؤثّر في العرض، فإن إنتاج المخدّرات في الساحتين الوطنية والدولية يتأثّر كذلك. وكثيرا ما يكون متعاطو المخدّرات غير المشروعة من الفئات التي تعيش على هامش المجتمع في الأحياء الفقيرة الموجودة في المدن الكبرى. كما قد

UNITED NATIONS INFORMATION SERVICE
unis Vienna

VIENNA INTERNATIONAL CENTRE, P. O. Box 500, A-1400 VIENNA, AUSTRIA
UNIS Telephone: (43-1) 26060 4448 Web address: www.unis.unvienna.org
INCB Telephone: (43-1) 26060 4163 Web address: www.incb.org

تُرغم العصابات العنيفة أفراد المجتمعات المهمّشة في المناطق الحضرية على الاتجار بالمخدّرات. وفي مثل هذه الحالات، ثمة حاجة إلى وضع سياسات واضحة المعالم لإتاحة الفرص لكسب دخل مشروع والمساهمة في الحدّ من مشاكل المخدّرات.

وتحتاج مسألة مصادر الرزق البديلة المشروعة إلى الدعم في المناطق الريفية والحضرية التي يجري فيها تعاطي المخدّرات غير المشروعة، بدلا من مجرّد الاهتمام بالمناطق الريفية التي تزرع فيها محاصيل المخدّرات غير المشروعة.

وتؤكّد الهيئة أيضا على ضرورة توفير الدعم الدولي للحكومات في مجال تحقيق الاستقرار السياسي والأمن والإدارة الرشيدة في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة التي غالبا ما تتّسم بمختلف ضروب النزاع وانعدام القانون والنظام. وقد لا تكون للأشخاص الذين يعيشون في مثل تلك المناطق تجربة مباشرة تذكر مع الدولة، ما عدا مع السلطات العسكرية وسلطات إنفاذ القانون. ولن تتاح الفرصة للتنمية البديلة لتكون فعّالة ما لم يكن في مقدور الحكومات أن تبسط سلطتها وتوفّر بيئة آمنة. ويجب أن تراعي سلطات إنفاذ القانون الظروف المعيشية لزرّاع المحاصيل، وينبغي أن تركّز على الاتجار بالمخدّرات والتنظيمات الإجرامية وشبكاتها المسلّحة.

وتقول الهيئة إن من اللازم وضع إطار زمني أطول لبلوغ هدفي مكافحة المخدّرات والتنمية المستدامة على السواء، وذلك في ضوء مراعاة الطابع المعقّد لوضعية المخدّرات العالمية.

UNITED NATIONS
Information Service

NATIONS UNIES
Service d'information

الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document | Zur Information – kein offizielles Dokument | Pour information – document sans caractère official

البيان الصحافي رقم ٣
Press Release No. 3

لا يوزّع قبل: ١ آذار/مارس ٢٠٠٦
الساعة ٠٠:٠١ بتوقيت غرينتش

معالم إقليمية بارزة

أفريقيا

ما زال القنّب العقار المفضَّل تعاطيه في أفريقيا، حيث يتعاطاه أكثر من ٣٤ مليون شخص. وفي المغرب، انخفضت المساحة الإجمالية التي يزرع فيها القنّب بطريقة غير مشروعة كما انخفض إجمالي إنتاج راتينج القنّب بنسبة ١٠ في المائة عمّا كان عليه في عام ٢٠٠٤، نتيجة لتدخّل الحكومة. ويُنتَج في المغرب ما يفوق ٤٠ في المائة من راتينج القنّب في العالم؛ كما أنه يشكّل مصدرا لما قدره ٨٠ في المائة من راتينج القنّب المتعاطَى في أوروبا، وهي أكبر سوق لراتينج القنّب في العالم.

وقد أخذ المتّجرون بالمخدّرات يلجأون بقدر متزايد إلى استخدام بلدان غربي أفريقيا الممتدة على طول خليج غينيا لتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، وبدرجة أقلّ إلى أمريكا الشمالية، حسبما تثبت ذلك الأرقام القياسية للضبطيات المسجّلة التي نُفّذت في تلك المنطقة الفرعية خلال السنتين الماضيتين. وقد بلغ إجمالي ما ضبط من الكوكايين في عمليتين جرتا مؤخّرا في كينيا أكثر من طن؛ مما قد يدلّ على أن المتّجرين بالكوكايين بدأوا أيضا يستخدمون شرقي أفريقيا كمنطقة للعبور. وهناك قلق من أن تستتبع الزيادة في إعادة شحن المخدّرات غير المشروعة عبر منطقة خليج غينيا تسرّب تلك المخدّرات، مما يؤدّي إلى زيادة تعاطي المخدّرات في البلدان الواقعة في تلك المناطق الفرعية.

وأفادت غانا وغينيا ونيجيريا عن ضبط كمية من الكوكايين كانت موجّهة إلى الأسواق غير المشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتكشف التحقيقات المقترنة بتلك الضبطيات عن وجود شبكات إجرامية أجنبية من أوروبا وأمريكا اللاتينية في غرب أفريقيا، مما يزيد التقارير غير المؤكّدة عن استخدام غرب أفريقيا لا كمنطقة عبور فحسب، بل كقاعدة تخزين وإمداد للاتجار بالمخدّرات.

وطرأ في الجنوب الأفريقي تطوّر مقلق يتمثّل في سرعة انتشار تعاطي الميثامفيتامين في جنوب أفريقيا، لا سيما في منطقة الكاب الغربية. ورغم أن تلك المادة تُهرَّب بصورة رئيسية من الصين، فإن بعضها يصنع أيضا على نحو غير مشروع في مختبرات في البلد.

وحدثت زيادة سريعة في المختبرات التي يجري فيها صنع الكاثينون/الميكاثينون بصورة غير مشروعة خلال السنوات القليلة الماضية؛ ففي حين كُشف مختبر واحد من هذا النوع في عام ٢٠٠١، زاد العدد إلى أكثر من ٣٠ مختبرا في عام ٢٠٠٣. ومما يدعو إلى القلق على الخصوص ظهور تعاطي الميثامفيتامين (المعروف باسم "تيك") في منطقة مدينة الكاب في جنوب أفريقيا. ويزداد استخدام البلدان الأفريقية من قبل المتّجرين لتسريب السلائف الكيميائية.

UNITED NATIONS INFORMATION SERVICE
unis Vienna

VIENNA INTERNATIONAL CENTRE, P. O. Box 500, A-1400 VIENNA, AUSTRIA
UNIS Telephone: (43-1) 26060 4448 Web address: www.unis.unvienna.org
INCB Telephone: (43-1) 26060 4163 Web address: www.incb.org

وفي مصر، حيث لا يزال القنّب يزرع على نحو غير مشروع في شمالي سيناء، أخذت تظهر زيادات مقلقة في مضبوطات عشبة القنّب؛ إذ زادت الكميات المضبوطة من العشبة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. وترافقت الزيادة في إنتاج عشبة القنّب بارتفاع مفاجئ في التعاطي.

وما زال التوافر السهل للمنتجات الصيدلانية المصنوعة بطريقة غير مشروعة والمحتوية على مخدّرات ومؤثّرات عقلية يشكّل مصدرا للقلق.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاريبي

رغم أن جلّ البلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي وضعت خططا وطنية للتصدّي لمشكلة المخدّرات، فقد لاقت صعوبات في تنفيذ تلك الخطط لسبب رئيسي هو عدم توفّر الموارد البشرية والمالية. وما زالت المنطقة تُستخدم كنقطة رئيسية لإعادة شحن المخدّرات.

ويُقدّر أن جُزءا كبيرا من كمية الكوكايين البالغة ٣٠٠ طن والتي تدخل الولايات المتحدة كلّ سنة، يدخل عن طريق أمريكا الوسطى والكاريبي. وما زال مجموع كمية الكوكايين التي تُضبط كلّ سنة في المنطقة مرتفعا (٣٠ طنا تقريبا). وقد سُجّلت في نيكاراغوا أكبر زيادة في مجموع مضبوطات الكوكايين (٦,٢ طنا في عام ٢٠٠٤ مقارنة بما مقداره ١,١ طنا في السنة السابقة).

ويبدو أنّ المتّجرين بالكوكايين يستهدفون بلدانا في أمريكا الوسطى أكثر مما يستهدفون بلدانا في الكاريبي، مثلما يتبيّن من بيانات الضبطيات المسجّلة في عام ٢٠٠٤. وثمة ما يشير إلى أن دروبا جديدة أصبحت تُسلك لنقل شحنات المخدّرات، وبصورة رئيسية الكوكايين، إلى أوروبا عن طريق غرب أفريقيا في أغلب الأحيان، وكذلك عن طريق أمريكا الجنوبية.

وازداد مجموع كمية القنّب المضبوطة في أمريكا الوسطى، لكنه انخفض في الكاريبي. وفي عام ٢٠٠٤، أبلغت ترينيداد وتوباغو عن ضبط أكبر كمية إجمالية من القنّب (١ ٧٠٠ طن). وما زالت جامايكا تمثّل أكبر منتج ومصدر للقنب.

ومع أن نسبة تعاطي الكوكايين منخفضة في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي ككل، فإن التقارير تفيد بأن تعاطي الكوكايين والكراك شهد زيادة في جامايكا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. وما زال تعاطي القنّب في ازدياد في المنطقة.

وثمة حاجة إلى أن تُعزَّز في المنطقة التدابير الرامية إلى مراقبة المستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك وضع قواعد لوصف تلك المنتجات وتوزيعها وبيعها. وقد زادت الحاجة إلى اتخاذ تدابير مراقبة صارمة نظرا لأن المواد الصيدلانية، بما فيها المواد من قبيل السودوإيفيدرين والمنشّطات الأمفيتامينية والفنترمين والهيدروكودون والأكسيكودون، تُباع عن طريق الإنترنت.

أمريكا الشمالية

يعدّ تعاطي المخدّرات والاتجار بها وصناعتها بطريقة غير مشروعة من بين المشاكل الكبرى في أمريكا الشمالية، التي تشمل كندا والمكسيك والولايات المتحدة. ويشكّل تعاطي العقاقير المبيعة بوصفة طبية مشكلة رئيسية في البلدان الثلاثة كلّها، ولا سيما الولايات المتحدة حيث ما انفكّ تعاطي العقاقير المبيعة بوصفة طبية يزداد بالرغم من العديد من المبادرات التي قامت بها الحكومة، وحيث تشير التقارير إلى أن هذه الظاهرة تشمل أناسا من جميع الفئات العمرية، بمن فيهم تلاميذ المدارس. وقد أصبح استخدام العقاقير المبيعة بوصفة طبية لأغراض غير طبية ينافس حاليا تعاطي كل العقاقير الأخرى. وقد اكتشفت فرقة عمل في كندا أن عددا صغيرا من الأطباء يتحملون مسؤولية إعداد وصفات تحتوي على كميات كبيرة من مادة الأوكسيكونتين، وهي عقار يرتكز على مادة الأوكسيكودون، وغير ذلك من المواد الخاضعة للمراقبة مثل البنزوديازيبينات. وفي المكسيك، يكاد تعاطي المستحضرات

الصيدلانية يحصل بنفس التواتر الذي يحصل به تعاطي الكوكايين. ويعتبر بيع العقاقير الخاضعة للمراقبة من الصيدليات غير الشرعية العاملة عن طريق الإنترنت جزءا من المشكلة.

وقد ازداد تعاطي المخدّرات في المكسيك وأصبح هذا البلد من بين البلدان المنتجة لعدد من العقاقير مثل القنّب والهيروين والمنشّطات الأمفيتامينية. وإذا تواصل هذا الاتجاه، فمن الممكن أن تصبح المكسيك من بين البلدان الرئيسية التي تعدّ مصدرا للعقاقير غير المشروعة. ويعدّ تعاطي العقاقير المسكّنة أكبر في أوساط النساء منه في أوساط الرجال، كما أن وتيرته آخذة في الازدياد لديهن.

والهيئة قلقة من أن مشروع التشريع الذي يتوخّى التخفيف من صرامة القوانين المتعلقة بحيازة القنّب في كندا (مشروع القانون C-17)، والذي سينص على إصدار بطاقة لحيازة ما يصل إلى ٣٠ غراما من القنّب وفرض غرامة نقدية عوضا من السجن على زراعة القنّب، قد يعطي إشارة خاطئة، لا سيما بالنظر لازدياد تعاطي القنّب في ذلك البلد.

وفي الولايات المتحدة، ثمة ازدياد في تعاطي الرقع الجلدية التي تحتوي على جرعة بطيئة الانبعاث من مادة الفينتانيل، مما أدّى في عام ٢٠٠٤ إلى ١١٥ حالة وفاة من جراء الجرعات المفرطة.

أمريكا الجنوبية

ساعدت الجهود المكثّفة وجهود إنفاذ القانون التي بذلتها حكومة كولومبيا من أجل القضاء على الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا، على انخفاض زراعتها في ذلك البلد؛ بيد أن زراعتها ما فتئت تنمو في بلدان أخرى في المنطقة، وخاصة في بوليفيا وبيرو.

وفي عام ٢٠٠٤، ازدادت زراعة شجيرة الكوكا في أمريكا الجنوبية بنسبة ٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣، وظلّت تنتشر إلى مناطق لم تكن تزرع بها من ذي قبل. كما تزرع شجيرة الكوكا بطريقة غير مشروعة في قطع صغيرة من الأرض في إكوادور وفنزويلا. واستمر صنع الكوكايين والاتجار بالمخدّرات يتفشيان في المنطقة رغم الجهود المكثّفة المبذولة من أجل منعهما.

على أن استمرار ضبط كميات كبيرة من الكوكايين ومن عجينة الكوكا والسلائف الكيميائية اللازمة لصنع الكوكايين، سواء في المنطقة أم في أماكن أخرى، لم يؤدِّ بعد إلى خفض توافر الكوكايين على النطاق العالمي.

وثمة دلائل تشير إلى أن العصابات الدولية المتورطة في الاتجار بالمخدّرات في المنطقة أصبحت تشارك أيضا في الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية كما تحاول صنعها بصورة غير مشروعة.

وفي بوليفيا، أدّى التوتّر السياسي والاجتماعي إلى الحدّ كثيرا جدا من قدرة الحكومة على التصدّي لزراعة شجيرة الكوكا المتزايدة.

وقد أذعن المتاجرون بالمخدّرات لجهود المنع المكثفة في كولومبيا بحيث أخذوا يحوّلون تدريجيا أنشطة صنع الكوكايين غير المشروعة إلى بلدان أخرى وأصبحوا يستخدمون دروبا جديدة ومختلفة لأغراض الاتجار. وتضلع الجماعات الإجرامية الدولية، التي يشترك فيها رعايا كولومبيون ومكسيكيون، بالاتجار بالمخدّرات في جميع أرجاء أمريكا الجنوبية. وأصبحت التنظيمات الإجرامية، التي كانت تركّز في السابق على الاتجار بالقنّب أو الكوكايين أو الهيروين فحسب، تتّجر حاليا بجميع تلك العقاقير.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قامت الشرطة الكولومبية لأول مرّة بتفكيك مختبر سرّي يستخدم في صنع الميثامفيتامين. وفي كولومبيا، يجري تحويل عقار إكستاسي المهرَّب من أوروبا إلى أقراص بواسطة الضغط، وثمة تنظيمات متخصّصة في الاتجار بهذا العقار. ويشهد توافر وتعاطي عقار إكستاسي ازديادا في كولومبيا وفنزويلا. وأصبح توافر هذا العقار أكثر يسراً في إكوادور وبيرو. وفي سورينام، ارتفعت كمية المضبوطات من عقار إكستاسي ارتفاعا حادّا في عام ٢٠٠٤.

آسيا

شرق وجنوب شرق آسيا

انخفضت كثيرا المساحة الإجمالية المزروعة على نحو غير مشروع بخشخاش الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ورغم أن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة استمرّت في الانخفاض في ميانمار، لا يزال ذلك البلد المصدر الرئيسي للأفيون غير المشروع في شرق وجنوب شرق آسيا.

و لم تعد جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية الآن، إلى جانب تايلند وفييت نام، من كبار البلدان المورّدة للمواد الأفيونية المشروعة. بيد أن هناك دلالات على أنها في طريقها إلى أن تصبح من بلدان العبور المستخدمة لتهريب الهيروين القادم من ميانمار والموجّه نحو تايلند والصين وفييت نام وكولومبيا ولتهريب المنشّطات الأمفيتامينية.

ولا يزال صنع المنشّطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع يمثّل مشكلة في شرق وجنوب شرق آسيا. وتفيد التقارير بأن الميثامفيتامين هو العقار المفضّل في بلدان مثل بروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا. وازداد اكتشاف صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في اندونيسيا والفلبين وماليزيا. وقد استمرّ ضبط كميات كبيرة من مادة ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (إكستاسي) لا في بلدان مثل اندونيسيا واليابان فحسب وإنما أيضا في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وفي منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة للصين.

ولا تزال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية تمثّل مشكلة كبرى في كثير من البلدان التي يكون فيها الهيروين هو المخدّر المفضّل عند متعاطي المخدّرات بالحقن.

جنوب آسيا

لا تزال مشاكل الاتجار بالمخدّرات وتعاطيها في جنوب آسيا خطيرة ومتعدّدة الجوانب على السواء. ورغم الضوابط الصارمة، ما زالت هناك بعض حالات التسريب من الزراعة المشروعة لخشخاش الأفيون في الهند.

وقد أدّى انحسار المراقبة في بلدان جنوب آسيا، وخصوصا بنغلاديش ونيبال والهند، على المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مخدّرات ومؤثّرات عقلية إلى اتساع انتشار تعاطي هذه المستحضرات بين جميع شرائح السكان هناك: وما انفكّت العقاقير الصيدلانية متوافرة بدون وصفة طبية.

ويبدو أن ثمة تحوّلا حدث في أنماط تعاطي المخدّرات في الهند في السنوات الأخيرة، وذلك بالانتقال من استنشاق المخدّرات إلى تناولها بالحقن. وقد تزايدت الجرائم المتصلة بالمخدّرات بقدر كبير في ملديف في السنوات الأخيرة، وأصبحت أكثر المشاكل تواترا التي تواجهها المحاكم الجنائية في ذلك البلد.

وتدلّ البيانات المتعلقة بالكميات المضبوطة من الهيروين في سري لانكا والبلدان المجاورة على أن سري لانكا ما زالت تُستخدم كموقع مهم لإعادة شحن إرساليات الهيروين من أفغانستان والهند إلى بلدان أخرى في المنطقة، وخصوصا إلى أوروبا.

ولا تزال الهند البلد الرئيسي الذي يُصنّع فيه الميثاكوالون على نحو غير مشروع. علما بأن معظم الميثاكوالون المصنّع على نحو غير مشروع في الهند لا يُتعاطى في ذلك البلد، بل يُهرّب إلى بلدان أخرى، ومنها في المقام الأول جنوب أفريقيا، وهو أكبر بلد مستهلك للميثاكوالون.

غرب آسيا

في أفغانستان، ما انفكّ تعاطي المخدّرات، سواء من المواد الأفيونية أو العقاقير المبيعة بوصفة طبية المهرّبة إلى داخل البلد في ظلّ غياب آليات ملائمة للمراقبة المشروعة، يأخذ في الازدياد. وتشعر الهيئة بالتشجيع من موقف الحكومة الحازم ضد الاقتراحات الرامية إلى إضفاء الطابع الشرعي على زراعة خشخاش الأفيون في ذلك البلد.

وفي أفغانستان، يحتاج صنع الهيروين غير المشروع على نطاق واسع إلى كمية كبيرة من مادة أنهيدريد الخل السليفة. على أن التحريات بشأن الدروب المستخدمة لتهريب تلك المادة إلى البلد تظلّ عسيرة جدّا. لكن لا توجد لدى أفغانستان احتياجات مشروعة من هذه المادة ولا واردات مشروعة منها، مما يدلّ على أن تلك السليفة تهرّب إلى البلد.

أمّا إيران وباكستان وتركيا وبلدان في آسيا الوسطى، ولا سيما طاجيكستان، فلا تزال البلدان الرئيسية المُستخدمة كنقاط عبور لشُحنات الهيروين الأفغاني الموجّهة إلى الأسواق غير المشروعة في أوروبا أساسا، ولكن أيضا في أمريكا الشمالية.

وتظلّ باكستان البلد الذي يشهد أكبر ضبطيات من المواد الأفيونية (التي تشمل الأفيون وسائر مشتقاته)؛ ففي عام ٢٠٠٣، بلغت هذه الضبطيات في باكستان ٣٤,٧ طنا أي ما يعادل ٣١ في المائة من الضبطيات العالمية. كما ازدادت مضبوطات المواد الأفيونية في تركيا بثلاثة أضعاف تقريبا، من ٥,٧ طنا في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٧ طنا في عام ٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٤، ازدادت مضبوطات الأفيون في إيران لتصل إلى ١٧٤ طنا، أي ما يقرب من ضعفي الرقم المرتفع الذي سُجّل في عام ٢٠٠٣ (٩٨ طنا). وإيران هي البلد الذي ضبطت فيه أكبر كمية من الأفيون حتى الآن. ففي سنة ٢٠٠٣، وهي آخر سنة تتوفّر بشأنها بيانات عن المضبوطات من المواد الأفيونية على النطاق العالمي، بلغت نسبة المضبوطات في إيران ٧٣ في المائة من مضبوطات الأفيون العالمية.

وما فتئ ازدياد توافر الهيروين والأفيون يسهم في تفاقم تعاطي المخدّرات في غرب آسيا وما وراءها. وفي إيران زاد تدفّق المواد الأفيونية الأفغانية المتواصل من مستوى تعاطي المخدّرات أضعافا مضاعفة. وأمّا في آسيا الوسطى، فقد أسهم تعاطي المخدّرات في انتشار الإصابة بالأيدز وفيروسه.

وأصبحت الإمارات العربية المتحدة نقطة عبور لشحنات الهيروين القادمة من جنوب آسيا وجنوب غربها والموجّهة إلى أوروبا. وتشعر الهيئة بالقلق إزاء الزيادة الواضحة في الاتجار بالمخدّرات، ولا سيما على حدود العراق مع الأردن والكويت، مثلما يتبيّن ذلك من المستويات غير المسبوقة التي بلغتها ضبطيات القنّب والمؤثّرات العقلية في المنطقة مؤخّرا.

وأخذت منطقة القوقاز الجنوبية تتحوّل إلى منطقة عبور مهمة للاتجار بالمخدّرات. والهيئة يساورها القلق من أن استمرار الافتقار إلى التمويل والمعدات التقنية والموارد البشرية قد يعوق فعالية مراقبة الحدود في تلك المنطقة. وقد كشفت دراسات استقصائية عن الانتشار الوبائي أُجريت مؤخّرا في أذربيجان وجورجيا عن زيادة كبيرة في تعاطي المخدّرات في هذين البلدين.

أوروبا

بلغ عدد الأشخاص الذين تعاطوا القنّب خلال السنة المنصرمة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي إيسلندا وسويسرا ولختنشتاين والنرويج نحو ٣٠ مليون شخص. ويتعاطى حوالي ١٥ في المائة من التلاميذ البالغة أعمارهم ١٥ سنة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي القنّب أكثر من ٤٠ مرة في السنة. وتضمّ الدول الأوروبية التي ينتشر فيها تعاطي القنّب بمعدّلات مرتفعة ايرلندا والجمهورية التشيكية وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة. وما زال القنّب يزرع في عدّة بلدان أوروبية، ولا سيما ألبانيا وهولندا.

ولا يزال مجموع الكميات المضبوطة من الكوكايين في أوروبا يتزايد، فضلا عن أن زيادة الطلب على العلاج من تعاطي الكوكايين في أوروبا الغربية قد تدلّ على أن تعاطي تلك المادة قد يكون واسع الانتشار. وتبيّن الدراسات الاستقصائية أن معدّل الانتشار السنوي لتعاطي الكوكايين قد تزايد في صفوف الشباب في ألمانيا واسبانيا والدانمرك والمملكة المتحدة، وكذلك في بعض المناطق من النمسا وإيرلندا وإيطاليا واليونان. وقد أصبح الكوكايين في إسبانيا وهولندا حاليا ثاني أكثر مادة مخدّرة يُبلَّغ عنها في مراكز العلاج المتخصّصة بعد الهيروين.

وترد جميع كميات الهيروين الموجودة في السوق غير المشروعة في أوروبا تقريبا من أفغانستان. وقد تزايد تهريب الهيروين الأفغاني إلى الاتحاد الروسي بشكل كبير. وبلغ مجموع كميات الهيروين المضبوطة في ذلك البلد رقما قياسيا هو ٣,٨ طنا في عام ٢٠٠٤. ورغم تزايد توافر الهيروين في أوروبا إجمالا، فقد أفيد بأن تعاطي تلك المادة مستقر أو آخذ في الانخفاض في معظم بلدان أوروبا الغربية.

ولا يزال عدد من البلدان في أوروبا يزوّد العالم بميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (إكستاسي). ويُقدّر أن ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الإكستاسي الذي يُتعاطى في العالم يُصنع بطريقة غير مشروعة في مختبرات في البلدان الأوروبية. ويُهرّب الإكستاسي من أوروبا إلى أستراليا وجنوب أفريقيا وكندا واليابان. وثمة على ما يبدو زيادة في صنع الأمفيتامين بطريقة غير مشروعة، علما بأن المصدر الرئيسي لتلك المادة هي هولندا تليها بولندا وبلجيكا.

ولا يزال صنع الميثامفيتامين بطرق غير مشروعة في أوروبا محصورا في الجمهورية التشيكية وفي بعض دول البلطيق.

وتعيد الهيئة التأكيد على موقفها بأن غرف تعاطي المخدّرات بالحقن أو غير ذلك من المرافق التي يمكن أن يتعاطى فيها الأشخاص المخدّرات المحازة بطرق غير مشروعة تسهّل التناول غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتنتهك أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدّرات. وتنتهك غرف تعاطي المخدّرات المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المعاهدات، أي المبدأ الذي يقضي بضرورة اقتصار استخدام المخدّرات على الأغراض الطبية والعلمية. ومن ثم تشعر الهيئة بالأسف الشديد إزاء افتتاح غرفة لتعاطي المخدّرات بالحقن في النرويج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتحثّ الحكومة على اتخاذ الخطوات العاجلة والضرورية لضمان الامتثال التام للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدّرات.

أوقيانيا

ما زالت زراعة القنّب وتعاطيه بصفة غير مشروعة من المشاكل الخطيرة في معظم البلدان في أوقيانيا، بما فيها أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وساموا وفيجي وميكرونيزيا (ولايات-المتحدة) ونيوزيلندا.

وما زال صنع المنشّطات الأمفيتامينية غير المشروع مشكلة خطيرة في أوقيانيا أيضا. وقد واصلت أستراليا ونيوزيلندا كشف وتفكيك أعداد كبيرة من المختبرات السرّية. وتُثبت بعض الشواهد أن المختبرات السرّية تُستخدم بقدر متزايد لصنع كل من الميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (الإكستاسي) على نحو غير مشروع، وبخاصة في أستراليا.

وثمة من المؤشّرات ما يدل على أن أوقيانيا ربما بدأت تتحوّل إلى منطقة عبور لشحنات الميثامفيتامين المتبلِّر (المعروف باسم "آيس")؛ وربما يكون تعاطي ذلك العقار قد ازداد أيضا في المنطقة. وقد أصبح الاتجار بالميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (إكستاسي) وتعاطيه من بين المشاكل الملحوظة في بلدان أوقيانيا، وخصوصا في أستراليا ونيوزيلندا.

ويبدو أن نيوزيلندا غدت تُستخدم بصورة متزايدة كمنطقة عبور رئيسية للعقاقير غير المشروعة الموجّهة إلى أستراليا والولايات المتحدة.

UNITED NATIONS
Information Service

NATIONS UNIES
Service d'information

الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document | Zur Information – kein offizielles Dokument | Pour information – document sans caractère officiel

البيان الصحافي رقم ٤
Press Release No. 4

لا يوزّع قبل: ١ آذار/مارس ٢٠٠٦
الساعة ٠٠:٠١ بتوقيت غرينتش

تقول الهيئة إن تهريب المخدّرات بواسطة البريد آخذ في الازدياد

نظرا لما تشكّله زيادة تهريب العقاقير غير المشروعة بواسطة البريد من تهديد خطير بالنسبة لإنفاذ القانون، تحثّ الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات (الهيئة) الحكومات على تعزيز التشريعات الوطنية وفحص جميع مسارات البريد الدولي، الوارد منه والصادر. وتذكر الهيئة في تقريرها السنوي، الصادر اليوم (١ آذار/مارس ٢٠٠٦) في فيينا، أن عملية الفحص ينبغي أن تشمل أماكن عمل الشركات الدولية لنقل البريد. كما توصي بالحدّ من عدد نقاط دخول الطرود البريدية بغية التمكين من مراقبة الشحنات على نحو فعّال.

وقد شهدت جلّ مناطق العالم زيادة في هذا النشاط على مدى السنوات الخمس الماضية. فبالإضافة إلى العقاقير غير المشروعة مثل الكوكايين أو الهيروين أوميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين أو غاما-هيدروكسي الزبد، يجري استغلال النظام البريدي لتهريب حتى المستحضرات الصيدلانية المحتوية على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. وعلى الرغم من أن الحكومات قد عزّزت من جهودها من أجل اعتراض سبيل شحنات العقاقير غير المشروعة، فما زالت الكميات المضبوطة في ارتفاع. وفي تايلند، على سبيل المثال، ضبطت السلطات أزيد من نصف مليون من أقراص وكبسولات ديازيبام في عام ٢٠٠٤. ويعدّ عقار ديازيبام واحدا من العقارات المسكّنة التي تنتسب لفئة البنزوديازيبينات؛ ويستخدم في علاج القلق وكمهدّئ.

ورغم عدم توافر الأرقام الدقيقة، فإن قيمة تلك العقاقير الصيدلانية المهرّبة بواسطة النظام البريدي تقدَّر بمئات ملايين دولارات الولايات المتحدة.

ومن بين البنزوديازيبينات الأخرى المهرّبة بواسطة البريد والتي ضبطتها السلطات، عقارُ ألبرازولام المهرّب من تايلند إلى الولايات المتحدة وعقار كلونازيبام المهرب أيضا من تايلند إلى المملكة المتحدة. كما تم ضبط كميات صغيرة من عقار فينوباربيتال، وهو مهدّئ ومضاد للتشنّجات، وهي في الطريق من تايلند إلى المملكة المتحدة. وقد أفادت أستراليا عن تهريب ٦٠٦ ٨ كيلوغرامات من عقار غاما-هيدروكسي الزبد، وهو مهدّئ منوّم. وتخضع كل تلك المواد لأحكام اتفاقية المؤثّرات العقلية لعام ١٩٧١، ويستلزم شحنها عبر الحدود وجود إذن صريح من لدن الحكومات.

ويدلّ الحجم الكبير لبعض المضبوطات على أن المتاجرين بتلك المواد يقومون بتوريدها من أجل توزيعها في السوق غير الشرعية. ورغم أن نسبة قليلة من الأقراص المضبوطة يتم الحصول عليها من مصادر مشروعة بطريقة غير قانونية (مثل السرقة والأذون التجارية المزيّفة والوصفات الطبية الفردية والصيدليات التي لا تتقيّد بشروط الوصفات الطبية، وما إلى ذلك)، فإن كميات كبيرة يجري توفيرها من قبل جهات تقوم بتزييف المنتجات الصيدلانية. وقد أصبح تزييف المخدّرات والمؤثّرات العقلية عنصرا مهما في إمداد الأسواق غير الشرعية عن طريق الصيدليات العاملة بصورة غير قانونية على الإنترنت.

UNITED NATIONS INFORMATION SERVICE
unis Vienna

VIENNA INTERNATIONAL CENTRE, P. O. Box 500, A-1400 VIENNA, AUSTRIA
UNIS Telephone: (43-1) 26060 4448 Web address: www.unis.unvienna.org
INCB Telephone: (43-1) 26060 4163 Web address: www.incb.org

وتقوم الصيدليات العاملة بصورة غير قانونية على الإنترنت بدور المورّد والبائع بالنسبة للمواد الصيدلانية المحتوية على المواد الخاضعة للمراقبة والتي يشتدّ عليها الطلب من قبل مدمني المخدّرات. وتعدّ الهيدروكودون والأوكسيكودون والميثادون والفينتانيل والأمفيتامين والديكسامفيتامين والميثيلفنيدات من الأمثلة على المواد التي بات من المعروف أن تعاطيها يتزايد وأنها تُطلب في الأسواق غير المشروعة.

وفيما يتعلق بالمؤثّرات العقلية المصنوعة بصورة غير مشروعة، كانت أكبر كميات من مادة إكستاسي، بلغ مجموعها ١٦ ٢٤٧ قرصا قد هرّبت بواسطة البريد وقامت بضبطها في عام ٢٠٠٤ كل من أستراليا والبرتغال وتايلند وتركيا وكندا ونيوزيلندا.

وتُقْدم السلطات أيضا على ضبط الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما من السلائف المستخدمة في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. وعلى سبيل المثال، أفادت سلطات إنفاذ القانون في كندا ونيوزيلندا عن ضبط كميات كبيرة من الأقراص والكبسولات المحتوية على هاتين المادتين في البريد.

ويعدّ التعاون الوطني والدولي الوثيق أمرا أساسيا كما هو الشأن بالنسبة لجميع أنشطة مكافحة الاتجار. وتدعو الهيئة إلى استحداث إجراءات قياسية للقيام بالتحقيقات في المضبوطات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والمهرّبة بواسطة البريد.

UNITED NATIONS
Information Service

NATIONS UNIES
Service d'information

الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document | Zur Information – kein offizielles Dokument | Pour information – document sans caractère officiel

البيان الصحافي رقم ٥
Press Release No. 5

لا يوزّع قبل: ١ آذار/مارس ٢٠٠٦
الساعة ٠٠:٠١ بتوقيت غرينتش

الهيئة ترحّب باعتماد البوسنة والهرسك لتشريعات وطنية في مجال مكافحة المخدّرات

ترحّب الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات (الهيئة) بمناسبة صدور تقريرها السنوي اليوم (١ آذار/مارس ٢٠٠٦)، باعتماد برلمان البوسنة والهرسك لتشريعات شاملة في مجال مكافحة المخدّرات. وقال البروفيسور حميد قدسي، رئيس الهيئة، "لقد قامت البوسنة والهرسك أخيرا بالخطوة الأولى في مجال الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدّرات. وقد آن الأوان الآن للتأكّد من مواصلتها السير على هذا الدرب وتنفيذ القانون على نحو يفي بالغرض."

وقد ظلّت البوسنة والهرسك على مدى سنين عديدة تفتقر إلى تشريعات لمكافحة المخدّرات على الصعيد الوطني. وكان ذلك من بين العوامل الرئيسية الكامنة وراء شبه انعدام أي تنسيق في مجال مكافحة المخدّرات بين سلطات كياني البلد، وهما اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ولم يكن هنالك أي جهاز معني بمكافحة المخدّرات على الصعيد الوطني، بينما كان التعاون الميداني ضئيل جدّا للتصدّي لمشكلة الاتجار بالمخدّرات الرئيسية في البلد.

وقال البروفيسور قدسي "ظلّت الهيئة ترصد الوضع عن كثب منذ عدّة سنوات، كما قامت في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع الممثّل السامي في سراييفو، بحثّ حكومة البوسنة والهرسك على اعتماد تلك التشريعات. وقيام البوسنة والهرسك أخيرا بالدلالة على عزمها على تناول هذه المسألة بجدية يمثّل خطوة كبرى في مجال مكافحة المخدّرات في المنطقة، كما ستقوم وفقا للقانون الجديد بإنشاء جهاز جديد لمكافحة الاتجار بالمخدّرات".

وتعدّ البوسنة والهرسك واحدة من نقاط إعادة الشحن على ما يطلق عليه اسم "طريق البلقان"، وهي الطريق الرئيسية للاتجار بالهيروين المتجه من أفغانستان إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا الغربية عن طريق بلدان البلقان. وعلى غرار معظم البلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار الرئيسية، فإن البوسنة والهرسك تواجه أيضا زيادة في تعاطي المخدّرات. وأضاف البروفيسور قدسي قائلا "ستواصل الهيئة مراقبة الوضع عن كثب في البوسنة والهرسك، وستعمل مع الحكومة والمجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، من أجل التأكّد من تحسين حالة مكافحة المخدّرات".

والهيئة، بوصفها الجهة الراعية للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدّرات، ترصد عن كثب الوضع في جميع البلدان، وتقيم حوارا متواصلا مع الحكومات لكفالة مكافحة الاتجار بالمخدّرات وتعاطيها بفعّالية. وتقوم الهيئة بإيفاد نحو ٢٠ بعثة قطرية سنويا، حيث يجري أعضاؤها اتصالات مباشرة مع الموظفين الحكوميين المسؤولين عن مكافحة المخدّرات، ويقدّمون توصيات لتعزيز الامتثال العام للمعاهدات من جانب الحكومات.

وكانت الهيئة قد قامت بزيارة البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وناقشت مع السلطات ضرورة اعتماد تشريعات شاملة في مجال مكافحة المخدّرات. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، اجتمع رئيس الهيئة بالممثّل السامي في سراييفو، وحثّ الحكومة مرّة أخرى على اعتماد تلك التشريعات دون مزيد من التأخير.

UNITED NATIONS INFORMATION SERVICE
unis Vienna

VIENNA INTERNATIONAL CENTRE, P. O. Box 500, A-1400 VIENNA, AUSTRIA
UNIS Telephone: (43-1) 26060 4448 Web address: www.unis.unvienna.org
INCB Telephone: (43-1) 26060 4163 Web address: www.incb.org

UNITED NATIONS
Information Service

NATIONS UNIES
Service d'information

الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document | Zur Information – kein offizielles Dokument | Pour information – document sans caractère officiel

البيان الصحافي رقم ٦
Press Release No. 6

لا يوزّع قبل: ١ آذار/مارس ٢٠٠٦
الساعة ٠٠:٠١ بتوقيت غرينتش

الهيئة تقترح تدابير لمكافحة صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة

تدقّ الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات (الهيئة)، في تقريرها السنوي الصادر اليوم (١ آذار/مارس ٢٠٠٦) في فيينا، ناقوس الخطر إزاء سرعة تنامي صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. فبالإضافة إلى أن الصنع غير المشروع للميثامفيتامين يتزايد بوتيرة سريعة في أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، فقد أصبح منتشرا في مناطق أخرى مثل أفريقيا وأوروبا الشرقية وأوقيانيا. ويتفاقم هذا الاتجاه بسبب قدرة المتاجرين على تسريب الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما من السلائف الرئيسية للميثامفيتامين، من قنوات التوزيع المشروعة.

وفي أعقاب رصد ٢ ٠٠٠ شحنة تقريبا من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين في التجارة الدولية المشروعة في عام ٢٠٠٥، تمكّنت الهيئة من استهداف سلسلة من الشحنات المشبوهة من المادتين. وكانت تلك الشحنات موجّهة نحو أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، حيث يعرف أنه يجري صنع الميثامفيتامين، وكذلك نحو بلدان في أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. وتشمل كبرى تلك الحالات منع تسريب كميات قدرها ٢٦ طنا من السودوإيفيدرين موَجَّهة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية و٧,٣ طنا موجّهة إلى كينيا، و١٩,٥ طنا من الإيفيدرين موجّهة إلى باراغواي، و٣ أطنان من الإيفيدرين ومثلها من السودوإيفيدرين موجّهة إلى بليز.

ويستغلّ المتاجرون الثغرات التي تشوب نظم المراقبة الدولية والوطنية للحصول على السلائف لصنع الميثامفيتامين. وتخضع مادتا الإيفيدرين والسودوإيفيدرين السائبتان للمراقبة بمقتضى اتفاقية عام ١٩٨٨؛ بيد أن هذه التدابير لا تسري إلاّ على هاتين المادتين الخام وليس على المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي عليهما. وللتصدّي لهذا الوضع، توصي الهيئة بتوسيع الضوابط القائمة لتشمل المنتجات الصيدلانية المحتوية على تينك المادتين. كما أنشأت الهيئة نظاما إلكترونيا يساعد البلدان المصدّرة والمستوردة على تبادل الإشعارات، الشيء الذي ييسّر رصد التجارة غير المشروعة.

وفي القارة الأمريكية، أخذ المتاجرون يلجأون إلى دروب جديدة للتسريب وإلى مستحضرات تحتوي على السودوإيفيدرين كمصدر لصنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. وللتصدّي لهذه الظاهرة، شرعت الحكومات، في إطار مشروع بريزم، وهو المبادرة الدولية التي تركز على سلائف المنشطات الأمفيتامينية، في استحداث تدابير طوعية للتعرف على عمليات التسريب ومنعها، وذلك مثلا عن طريق تقييم المتطلّبات المشروعة من المادة وإرسال إشعارات قبل التصدير بشأن المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين. وقد ازدادت صادرات السودوإيفيدرين إلى المكسيك خمسة أضعاف في الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٤. وتم التعرّف في عام ٢٠٠٥ على عدد من الشحنات المشبوهة من السودوإيفيدرين الموجّهة إلى ذلك البلد. ولمواجهة ذلك، حظرت السلطات المكسيكية على السماسرة استيراد السودوإيفيدرين، وخفّضت بمقدار النصف واردات تلك المادة.

ولمكافحة صنع الميثامفيتامين، تحثّ الهيئة جميع الحكومات على تقييم احتياجاتها القطرية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والإبلاغ عنها.

UNITED NATIONS INFORMATION SERVICE
unis Vienna

VIENNA INTERNATIONAL CENTRE, P. O. Box 500, A-1400 VIENNA, AUSTRIA
UNIS Telephone: (43-1) 26060 4448 Web address: www.unis.unvienna.org
INCB Telephone: (43-1) 26060 4163 Web address: www.incb.org